ثورة ١٩٣٦
والانتفاضة المعاصرة

ناجي علوش

ثورة ١٩٣٦
والانتفاضة المعاصرة

نَاجِيّ عَلّوُشّ

بين ثورة 1936 ـ 1939 والانتفاضة الراهنة في فلسطين، حوالي خمسين عاماً من الزمن. ورغم هذا التباعد الزمني، فإننا نجد أكثر من سبب للمقارنة.

ومن هذه الأسباب:

أولاً: إن القضية واحدة، وهي قضية الدفاع عن أرض فلسطين، والعمل على تحريرها، ورفض الاحتلال والهجرة، والمطالبة بالاستقلال الخ[1]..

ثانيا: إن العدو، هو العدو، وهو المشروع الصهيوني، ممثلاً بالأحزاب الصهيونية في فلسطين، وبالحركة الصهيونية العالمية، ومن ثم بالكيان الصهيوني.

ثالثاً: إن العدو الصهيوني، الذي كان سنة 1936 ـ 1939 مجرد مستوطنات، لا تزيد عن ثلث السكان، كان محتمياً بقوات بريطانية، تمثل أقوى دولة امبريالية آنذاك. ولكن العدو اليوم دولة، تجمع حوالي أربعة ملايين من اليهود، وتطمح إلى حشد المزيد، ولكنها ما زالت محمية بأكبر دولة امبريالية، وهي حكومة الولايات المتحدة الأميركية.

رابعاً: أن الأنظمة العربية، سنة 1936 ـ 1939، كانت مع حل سلمي للصراع العربي ـ الصهيوني، والعربي ـ الإمبريالي، وهي اليوم كذلك: ما عدا استثناءات لا تخل بالقاعدة.

خامساً: إن القيادة الفلسطينية آنذاك، كالقيادة الرسمية اليوم، مع الحل السياسي السلمي، اعتماداً على القوة الامبريالية الرئيسية، وهي بريطانية، سنة 1936، والولايات

1ـ ناجي علوش: المقاومة العربية في فلسطين. دار الطليعة، 1975، عبدالوهاب كيالي: تاريخ فلسطين الحديث. المؤسسة العربية.

المتحدة الأميركية اليوم.

سادساً: وإن الشعب العربي عامة، والشعب الفلسطيني خاصة، يهب وينتفض ويثور، تعبيرا عن تمسكه بأرضه وحقه، وخشية أن يقوده فشل قياداته إلى فقدانه وطنه..

ولقد انتهت ثورة 1936 ـ 1939 بمؤتمر المائدة المستديرة في لندن، وبكتاب ما كادونلد الأبيض، سنة 1939، الذي تحول إلى كتاب أسود، بعد أشهر. وقاد ذلك كله، إلى انتكاسة كبيرة، تمخضت بعد الحرب العالمية الثانية، عن قيام الكيان الصهيوني، و«دولة إسرائيل» فلماذا حدث ذلك؟. وكيف ستنتهي الانتفاضة، إذا تحكمت بها العوامل التي تحكمت بثورة 1936 ـ 1939؟. وهل هناك اختلاف في العوامل، يسمح للانتفاضة بسلوك طريق آخر، غير طريق ثورة 1936 ـ 1939؟

سنحاول هنا الاجابة، على هذه الأسئلة.

ولكنا، وقبل الاجابة، نرى ضرورة أن نؤكد على ما يلي:

أولاً: أن ثورة 1936 ـ 1939 ثورة كبيرة، لا في تاريخ فلسطين الحديث، بل في تاريخ العرب الحديث. ورغم أنها لم تحقق أهدافها، لأسباب عديدة، ناقشتها المراجع التاريخية[2] فإن ذلك لا يقلل من أهميتها. ولا يبخسها حقها. وإن من عوامل عظمة ثورة 1936 ـ 1939، أنها انطلقت عفوية، ولكنها تحولت إلى انتفاضة شاملة، تجمع العمل الشعبي، إلى المقاومة المسلحة الواسعة.

2ـ عبدالوهاب كيالي: موجز تاريخ فلسطين الحديث. المؤسسة العربية، ص196.

ولقد بدأت ثورة 1936 ـ 1939 بإعلان الاضراب 20 ـ 36/4/22، ولكنها تحوّلت إلى انتفاضة عارمة، ومقاومة مسلحة واسعة.

ثانياً: إن الانتفاضة ثورة أيضاً، وكبيرة أيضاً. ولقد تجاوز عمر الانتفاضة عمر ثورة 1936 ـ 1939، رغم قوة العسكرية الصهيونية. ولكنها لم تُطوِّر حتى الآن شقها المسلح، كما فعلت ثورة 1936 ـ 1939، لأسباب سنناقشها فيما بعد. وسواء استمرت سنوات أخرى، أم لم تستمر، حققت أهدافها أو لم تحقق، فإنها ستظل تجربة كفاحية عظيمة، في تاريخ العرب والعالم. ويكفي دلالة على ذلك أنها دخلت القاموس باسمها «انتفاضة» في كل اللغات.

ثالثاً: إن مناقشة عوامل النجاح والفشل في الحالتين، لا تستهدف المساس بهذه التجارب العظيمة، بل إلقاء الضوء على طبيعة الصراع الدائر وأطرافه، والقوانين التي تحكمه.

رابعاً: إننا، ونحن نكشف عن عوامل الضعف نبحث عن عوامل القوة، وندعو إلى التخلص من الضعف، واكتساب المزيد من القوة، لتحقيق الهدف الكبير : تحرير فلسطين، وعودة شعبها إلى أرضه، وهزيمة الصهيونية.

خامساً: إننا ندرك أن كل عوامل التماثل بين ثورة 1936 ـ 1939 والانتفاضة، لا تخفي وجود فوارق. ولكن هذه الفوارق لم تغيّر ساحة المعركة ولا أطرافها، ولا العوامل الرئيسة المتحكمة بها، ولا حتى قوانين الصراع.

فلقد انتصر تحالف بريطانيا وفرنسا، في الحرب العالمية الأولى، وكسبت الحركة الصهيونية المعركة، ووضع الأساس لقيام الكيان الصهيوني، بين 1917 ـ 1939. ولم يغير قيام

الثورة البلشفية هذه الحقيقة.

وفي الحرب العالمية الثانية، 1939 ـ 1944 كان الاتحاد السوفيتي من المنتصرين، فلم يمنع ذلك قيام الكيان الصهيوني، بعد 1947.

واليوم يعود العالم لهيمنة الدولة الكبرى الواحدة ذات العلاقة العضوية بالحركة الصهيونية، فكيف سنواجه الوضع؟

بعد ذلك، ما هي العوامل التي تحكمت بثورة 1936 ـ 1939؟

إنّ دارس التاريخ، سيجد أن ثلاثة عوامل تحكمت بها، وهي:

أولاً: العامل الدولي. ونقصد بالعامل الدولي مجموعة من القوى والظروف الدولية التي تضافرت لتجعل المشروع الصهيوني قابلا للوجود والحياة.

وتتلخص هذه الظروف في أمرين:

1ـ القرار الامبريالي، الذي أعطى وعد بلفور، ثم فرض الانتداب، وضمنه وعد بلفور، وجاء ببريطانيا منتدبة على فلسطين. وهو ما كان يعبرّ عن حاجة بريطانيا، ومن ثم الدول الامبريالية، إلى قيام دولة صهيونية في فلسطين.

وحين قامت ثورة 1936 ـ 1939، كانت أهمية المشروع الصهيوني تزاد بالنسبة للقوى الامبريالية، نتيجة سببين رئيسين:

أ ـ قيام الاتحاد السوفياتي، سنة 1917، وبروز ما سُمّي الخطر الشيوعي.

ب ـ قيام العديد من الثورات والانتفاضات العربية المطالبة

بالاستقلال، من ثورة 1919 في مصر، إلى ثورة 1918 ـ 1919 في سورية والعراق، ومن ثورة 1925 ـ 1927 في سورية، إلى ثورة الخطابي 1925 ـ 1927 في المغرب.

ورافق ذلك تفاقم الثورات في كل المستعمرت، مّما كان يستدعي المحافظة على طرق المواصلات الدولية، وضمان السيطرة على ثروات الوطن العربي، وأبرزها النفظ، والسيطرة على أسواقه.

2ـ قيام نذر الحرب العالمية الثانية. وكان ذلك نتيجة بروز قوى دول المحور، ألمانيا وإيطاليا واليابان، وبدء التوسع الألماني، باتجاه أوربة الشرقية.

وقاد ذلك إلى ما يلي:

أ ـ ازدياد الحاجة إلى الدور الصهيوني عالمياً، وخاصة في ألمانيا وأوروبة.

ب ـ تدفق سيول الهجرة، نتيجة حالتين:

الأولى: موف السلطات الألمانية النازية من اليهود.

والثانية: موقف اليهود من السلطة السوفياتية، وهو ما بدأ مع ثورة أكتوبر، ولكنه تنامى فيما بعد.

ومع تفاقم الأوضاع الدولية، وبروز شبح الحرب، بدأ التقارب البريطاني ـ الفرنسي، فأغلقت حدود سورية ولبنان مع فلسطين. وبات تدفق الأسلحة والأموال أصعب، وتكيفت الأنظمة العربية مع هذه الأوضاع، فاتخذت الموقف المناسب لمصالحها، وهو المصالحة العلنية مع الدول الامبريالية، وخاصة بريطانيا. وهذا هو سر برقية الملوك والرؤساء العرب، في 10ـ12/10/36 لوقف الانتفاضة في فلسطين،

اعتماداً على حسن نوايا الحليفة بريطانيا[3] وهذا هو سر استمرار الوساطة العربية الرسمية، التي أدت إلى وقف الثورة، وانعقاد مؤتمر المائدة المستديرة في لندن سنة 1939[4].

إن إرهاصات الحرب العالمية الثانية، فتحت للحركة الصهيونية آفاقاً جديدة، وإذا كانت الحرب الأولى، قد أعطت وعد بلفور، فإن الحرب العالمية الثانية، حملت معها مشروع الدولة الصهيونية.

وهكذا كان..

إنّ هذا العامل الدولي عامل رئيس، في محاصرة الثورة 1936 ـ 1939، لأن بريطانيا كانت القوة الامبريالية الأعظم، وكانت تحكم فلسطين. ولأن بريطانيا كانت راعية المشروع الصهيوني، وصاحبة وعد بلفور. وجاءت ارهاصات الحرب، فوحدت بعض القوى الامبريالية، رغم خلافاتها الثانوية، وعزلت دول المحور، المعادية لليهود عامة.

فما دور هذا العامل الدولي، بالنسبة للانتفاضة؟.

ما زال هذا العامل يلعب دوره الرئيس، رغم كل التطورات التي حدثت، منذ 1939، حتى الآن. وقيام «دولة إسرائيل» لم يغيرّ من هذا الوضع، بل زاده تفاقمًا.

والمشروع الصهيوني الذي تحول إلى دولة، في 15/5/48، ظل مشروعاً امبريالياً، وإن انتقلت قيادته، من لندن إلى واشنطن.

3ـ يوسف هيكل: القضية الفلسطينية. مطبعة الفجر ـ يافا 1937، ص196.

4ـ ناجي علوش: المرجع السابق، ص100.

ولقد استخدمته الادارة الامبريالية الأميركية، لخدمة مخططها الرامي، إلى محاصرة الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية، وضرب الحركة القومية الديمقراطية العربية، وحركات التحرر في العالم الثالث.

وكان هذا الدور، يقتضي زيادة قوة الكيان الصهيوني قوة، حتى أصبح قوة إقليمية كبرى. ولم تكتف حكومات الولايات المتحدة الأميركية بدعم الكيان الصهيوني سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، بل عملت، ضمن إطار مخططها، من أجل ما يلي:

1ـ إبقاء الوطن العربي خاضعاً وتابعاً، لضمان مستقبل الكيان الصهيوني، وضرب أية محاولة عربية للمشاركة في تحرير فلسطين، أو لتحقيق الوحدة القومية، أو لبناء مجتمع عربي ديمقراطي، كما فعلت بريطانيا من قبل.

2ـ تدمير الأنظمة والحركات المعادية للامبريالية، وبالتالي للصهيونية، وضمان تدفق الهجرة.

3ـ محصارة أية محاولة فلسطينية لمواجهة الاحتلال الصهيوني.

ولقد جاء انهيار الاتحاد السوفياتي، والدول الاشتراكية في هذا الوقت. والغريب أن يبدأ ذلك، مع بداية الانتفاضة، وأن يتواصل مع قيام التحالف الامبريالي الدولي بالإعداد للهجوم على العراق 1990ـ1991، ليضع الانتفاضة، ضمن إطار جديد يشبه الوضع الذي وجدت الأمة العربية نفسها فيه، مع نهاية الحرب العالمية الثانية. وكأن، سنة 1939، كانت نهاية الحرب العالمية الثانية.

ودفعت ظروف الاتحادالسوفياتي، إلى تدفق مئات الآلاف من المهاجرين اليهود، سنوياً. كما دفعت الأوضاع الجديدة،

إلى إعادة العلاقات الديبلوماسية المقطوعة مع الكيان الصهيوني، وإسقاط القرار 3379 الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية.

وتقف الانتفاضة، كالعالم كله، أمام الهيمنة الامبريالية الاميركية، التي تحولت إلى الشرعية الدولية.

ولا يخفى على أحد، أن الهدف الامبريالي ـ الأميركي، كالهدف الصهيوني، هو تصفية الانتفاضة.

ويتكشف تطابق الموقف الأميركي ـ الصهيوني، في المفاوضات الجارية، من مدريد إلى واشنطن.

إنّ هناك من يعتقد أن الوطن العربي خاصة، والشرق الأوسط عامة، يخضع لمنطق المسألة الشرقية. وهذا يعني إن هذه المنطقة خاضعة للقرار الامبريالي الدولي، منذ 1773. وأن هذا القرار، لا يسمح لأية قوى محلية، بأن تحقق استقلالها، وأن تخرج من دائرة الهيمنة.

وقد جاء القرار الامبريالي الدولي بالهجوم على العراق، مؤيداً لهذه الحقيقة، ومكرساً الهيمنة الامبريالية، ولو إلى حين.

وسيزيد الوضع الجديد، الناتج عن حرب الخليج، قوة هذا العامل، وتأثيره في تجديد المستقبل العربي عامة.

ثانياً: العامل الصهيوني: وهو جزء من العامل الدولي. ولولا القرار الدولي بإنشاء مستوطنة صهيونية في فلسطين، لما استطاعت الصهيونية العالمية أن تقيم دولتها. ولكن للعامل الصهيوني دوره، ضمن هذا الاطار، لأن للصهيونية العالمية دورها في دوائر رأس المال العالمي، وخاصة في المراكز الأساسية. ولأن لها أيضاً القدرة على التعبئة والتنظيم

والتأثير السياسي والاعلامي في اليهود وغير اليهود.

وكان هدف الصهيونية الدولية، أخذ وعد بإقامة كيان في فلسطين. وحين أخذت هذا الوعد، سنة 1917، بات هدفها وضع فلسطين في ظروف تسمح بتنفيذ الوعد، فكان الانتداب البريطاني. وكانت الهجرة، وبناء المؤسسات الصهيونية المدنية والعسكرية.

وحين قامت ثورة 1936، كانت نتيجة فشل المواجهة العربية للمشروع الصهيوني، التي بدأت، منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى.

وهذا يعني أن الحركة الصهيونية، نجحت، حيث فشلنا. فاستوعبت المهاجرين، وبنت المستعمرات، ونظمت الدفاع الذاتي. ولكنها، ورغم ذلك كله، كانت ما زالت، سنة 1936، بحاجة إلى الحماية البريطانية المباشرة. ولذلك، قامت القوات البريطانية بالتصدي للمقاومة العربية أساساً. ولم تكن الحركة الصهيونية، قادرة على تحمل هذا العبء وحدها.

وكانت الحركة الصهيونية دائمًا حريصة على أمرين:

الأول: وجود هذا الغطاء الدولي.

الثاني: بناء قوى ذاتية مؤثرة في موازين القوى المحلية، وذات وزن في المعارك العالمية.

ولذلك فإن الحركة الصهيونية، وهي تبني في فلسطين وتتغطى بالمظلة البريطانية، كانت تعزز ارتباطها بالقوة الدولية الأولى، وتبني قواها المؤثرة في فلسطين، وكل أنحاء العالم.

وحين انفجرت ثورة 1936، كانت النازية والفاشية قد أصبحتا قوتين دوليتين. وكان العالم ينقسم. وقد اختارت

الصهيونية موقعها في هذا الصراع.

واستفادت الحركة الصهيونية، خلال ثورة 1936 ـ 1939 من العوامل الثلاثة التالية:

الأول: تعهد بريطانيا بتصفية المقاومة الفلسطينية، وقيامها بهذه المهمة، عبر جيوشها الموجودة في فلسطين، والتأثيرات التي تمارسها في السياسة العربية.

الثاني: بناء قواها المحلية وعلاقاتها الدولية. وكانت قد استقبلت 178095 مهاجرا، ما بين 1931 و1936[5].

الثالث: الضعف العربي في مواجهتها، سواء على صعيد الحركة الوطنية الفلسطينية، أو على صعيد موقف الأنظمة العربية، والجماهير العربية.

وكان توقف الثورة، سنة 1939، والانتقال إلى مائدة المفاوضات في لندن مكسبا للحركة الصهيونية. وإذا كانت الحكومة البريطانية قد أصدرت كتابها الأبيض، وحددت الهجرة بخمسة عشر ألف مهاجر يهودي كل عام، لمدة خمس سنوات. فإن ذلك القرار لم يرضِ الحركة الصهيونية، التي استنفرت كل قواها لالغائه.

إنّ هذا العامل الصهيوني عرف تحولات كبرى، منذ 1939، حتى الآن. وكانت أبرز هذه التحولات:

1 ـ وجود دولة صهيونية الآن، تحتل كل فلسطين، والجولان، وأجزاء من جنوب لبنان، وتملك جيشا قويا، وعلاقات دولية واسعة، أبرزها العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية.

5ـ خالد قشطيني: تكوين الصهيونية. المؤسسة العربية 1986 ص115.

2 ـ ازدياد عدد المهاجرين الصهيونيين، من حوالى نصف مليون، سنة 1939، إلى حوالى أربعة ملايين الآن. وإذا كان زخم الهجرة قد تراجع كثيرا، خلال ثورة 1936 ـ 1939، فإنه الآن، وفي عهد الانتفاضة، يتدفق كما لم يتدفق يوماً.

3ـ غياب التناقضات الدولية التي تهدد المهاجرين اليهود في فلسطين، كما كانت الحال، خلال ثورة 1936 ـ 1939، أو تهدد وجودهم في أي مكان من العالم، وقيام أوضاع على الصعيد العربي، تسلم بوجود الكيان الصهيوني، وأوضاع عالمية تدفع بالمزيد من المهاجرين، وتفتح أبواب العلاقات والتجارة مع الكيان الصهيوني.

4ـ حدوث تحولات في الوطن عامة، وعلى الصعيد الفلسطيني، تسمح بالاعتراف بالكيان الصهيوني، وتسقط أي تهديد راهن له.

وعليه، فإن العامل الصهيوني الآن أقدر على فرض شروطه، سواء تعلق الأمر بالدولة الحامية، وهي حكومة الولايات المتحدة الأميركية، أو تعلق بالقوة التي يملكها محلياً ودولياً، وبالظروف المحيطة بالمشروع الصهيوني.

لقد أظهرت تجربة الحشد الأميركي للعدوان على العراق والأمة العربية، ارتباط القرار الصهيوني بالقرار الأميركي ارتباطاً عضوياً. ورغم وضوح هذا الارتباط من قبل لارتباط مشروع قيام الكيان الصهيوني بالمصالح الامبريالية، فإن هذا الكشف، يؤكد خطورة العامل الصهيوني في الصراع.

وإذا كان هنالك من يشيع الآن فكرة ظهور بوادر تكشف استعداد حكومة الولايات المتحدة الأميركية لاجراء نوع من التوازن، ولو النسبي، في موقفها من العرب والكيان

الصهيوني، فإن ذلك يقوم على إشاعة وهم هادف حينا، وعلى سوء تقدير حيناً. ولكن ذلك كله لايصمدلتحليل السياسة الأميركية، والتعرف الحقيقي على مقاصدها.

وسيزداد العامل الصهيوني خطراً، من الآن فصاعداً، لأن الكيان الصهيوني بات جزءاً رسمياً من الولايات المتحدة الأميركية، ولأن الدور الصهيوني، كما يُخطط له، بات دورا محدداً، ضمن إطار السياسة الأميركية، لتحقيق المخطط الأميركي في الوطن العربي، وخاصة المناطق المحيطة بهذا الكيان.

ثالثاً: العامل العربي، ونقصد به مجموع الظروف والقوى العربية المؤثرة في الصراع، سلباً وإيجاباً وينقسم هذا العامل، إلى قسمين. الأول: رسمي، والثاني: شعبي. كما ينقسم أيضاً، ونتيجة وجود نظام عربي قطري، إلى قسمين أيضاً. الأول: عربي عام، ويخص كل الوطن العربي. والثاني: عربي خاص، يتعلق بالفلسطينيين، من بين العرب.

وسنحاول هنا أن نناقش الموقف العربي، على الصعيدين الرسمي والشعبي

1ـ على الصعيد الرسمي: كان الوطن العربي محتلاً، وكانت الدول القائمة آنذاك هي: المملكة العربية السعودية، اليمن، العراق، وإمارة شرق الأردن. ورغم الخلافات بين هذه الدول، فقد كانت خاضعة لهيمنة الامبريالية البريطانية، بدرجة أو أخرى. وكان غازي، ملك العراق، قد توفي بطريقة غامضة، في نيسان 1939: وتسلم السلطة الوصي. وقاد هذا إلى انتهاج هذه الدول سياسة متفقة مع السياسة البريطانية، إزاء الصراع في فلسطين.

ولـذلك، فإن رؤسـاء هذه الدول، وجـهـوا نداء إلى شـعب فلسطين، بعـد وسـاطة قـام بها نوري السـعـيـد، للخلود إلى السكينة، اعـتماداً على حـسن نوايا الحليـفـة بريطانيـة، سنة 1936. وظـل هـذا الخـط سـائداً، وقـاد إلى مـائدة لـنـدن المستديرة، والمشاركة العربية الرسمية فيها.

لقـد كان الموقف العربي الرسمي، آنذاك، مع وقف الصراع، لأنه يثير أوسع الجماهير العـربيـة، ومع الحل السـياسي، لأنه يحـقـق الهدف البريطاني، ويريح هذه الأنظمـة من إشكالاتها مع جماهيرها، وما ينتج عن ذلك، من إشكالات مع بريطانيا.

ولم يكن مـوقف القـيـادة الفلسطينية الرسمية مختلفاً عن الموقف العربي الرسمي، رغم كل خلاف.

كـانت هذه القيادة مؤلفة من القيادات الوجاهات التقليدية، التي أبرزتها المؤتمرات الاسـلامـيـة ـ المسيحية. وكان الصراع يـنـخـرهـا، بسـبب التنافس على المكاسب. وكـان شق منهـا، يتهافت على التعاون مع الانجليز، وهو الشق الذي أنشأ حزب الدفاع سنة 1934. وشق آخر، يقود الحركة الشعبية، بزعامة الحـاج أمـين الحـسـيـنـي، مـفـتي فلسطين، ورئيس المجلس الاسـلامـي الأعلى. ولكن هذا الشق كـان مع الحل السـيـاسي أسـاسـاً. ولذلك لم يكن من الناحـيـة العـملية، يسعى لوحدة الحـركـة الـوطنيـة، أو يعـمل لتطويرها، وزيادة قـدرتها على مـقـاومـة حركة الاستيطان الصهيوني، والاحتلال البريطاني. وكـان في سـيـاساته الرسمية، يرفع هذا الهدف دائمًا، ويعمل على تحقيقه. وسنضرب أمثلة على ذلك:

1ـ التـقى ممثلون عن القـيادات الفلسطينية، أواسط تموز 1926، مع السيد ميلز. سكرتير حكومة الانتداب، وقد «جرى

البحث في الأسباب التي تمنع العرب، من التعاون مع الحكومة..» وكما يقول محمد غزة دروزة: «وكانت مقترحاتهم متسامحة معتدلة، لأن الحالة الروحية، وفتور الحركة الوطنية، كانت تملي الرغبة في الحصول على شيء ما»[6].

2ـ الموافقة على مشروع جون فيلبي، سنة 1929، مع إجراء بعض التعديلات.

3ـ مطالبة اللجنة التنفيذية لقيادة الحركة الوطنية، بمناسبة مرور عام على ثورة البراق، بإلغاء الاحتفالات، والاكتفاء بالابتهالات الدينية[7] بناء على طلب السلطات البريطانية.

4ـ قرار قادة الأحزاب، بعدم الاضراب، عند عودة المندوب السامي إلى فلسطين، رغم المطالبة الشعبية به في1935/11/11

5ـ رفض الحاج أمين مطالبة القسام بتعيينه واعظاً متنقلاً ليعمل من أجل الاعداد للثورة، وأبلغه قائلاً: «نحن نعمل لحل القضية سياسياً». وكرر الحاج أمين هذا الكلام، حين أرسل القسام مندوباً عنه، اسمه محمود سالم، إلى الحاج أمين ليبلغه بعزم القسام على إعلان الثورة في الشمال، وليطلب منه إعلان الثورة في الجنوب[8].

6ـ عدم مشاركة قيادات الأحزاب في مأتم القسام، واجتماع هذه القيادات بالمندوب السامي، قبل مرور أسبوع على استشهاد القسام، وقبول معظم قيادات الأحزاب بمشروع

6ـ ناجي علوش: المرجع السابق، ص46.

7ـ ناجي علوش: المرجع السابق، ص52 و54.

8ـ ناجي علوش: المرجع السابق، ص79.

المجلس التشريعي (1936/3/29)[9].

كانت القيادة الرسمية مع الحل السياسي، حين لم يكن هناك إمكانية لحل سياسي. وليست مع الحل الآخر، حين كانت تطرحه الجماهير، وحين كان ضرورياً

ولذلك انفجرت الأحداث سراعاً. وبدأ ما أسمي الاضراب الكبير في 36/4/20؛ وانبثقت معه اللجان الشعبية التي اسميت اللجان القومية. وهناك إجماع أن هذا الانفجار كان عفوياً. وكما يقول يوسف هيكل: «وقرر أهل يافا في اجتماع عقده فريق منهم، في 36/4/20، الاضراب العام براً وبحراً، وأصدروا بياناً بذلك إلى الأمة، فوافقت عليه المدن والقرى في فلسطين»[10].

ويعلق يوسف هيكل «على أن اللجنة العربية العليا، أرادت التوصل إلى غايات البلاد بالطرق الديبلوماسية، فرفعت مذكرة إلى المندوب السامي، انتقدت فيها سياسة الحكومة، وعرضت مطالب الأمة»[11].

كان الانفجار. نتيجة تفاقم المخاطر، وبسبب شعور الشعب بالحاجة إلى أسلوب غير المناشدة، والبحث عن الحل لدى السلطة البريطانية المنتدبة لتنفيذ وعد بلفور. ولكن القيادة بشقيها، لم تكن قادرة أن ترى غير ذلك. وهذا ما قاد إلى تصفية الثورة، والعودة إلى مائدة المفاوضات في لندن.

وطبيعي ألا تخرج مائدة المفاوضات شيئاً، وأن تبدأ الحرب، فماذا كان الموقف؟

9ـ ناجي علوش: المرجع السابق، ص84.

10ـ يوسف هيكل: المرجع السابق، ص172.

11ـ يوسف هيكل: المرجع السابق، ص172.

1ـ كان الموقف العربي الرسمي ملتزماً بالموقف البريطاني، حتى أن إمارة، مثل شرق الأردن، أعلنت الحرب على دول المحور. وشذ عن ذلك الموقف العراقي الذي خرج على الانجليز، مما قاد إلى احتلال القوات البريطانية العراق (آيار 1941).

2ـ وكان موقف القيادة الفلسطينية، مثل الموقف العربي الرسمي. ورغم انتقال الحاج أمين إلى العراق، فإن الموقف في فلسطين، كان «عدم إحراج الحكومة البريطانية، وكذلك الامتناع عن القيام بأية أعمال عنف». ومما يثير الانتباه أن حكومة الانتداب، شهدت بأن: «عرب فلسطين، قد برهنوا على تأييدهم للديمقراطية عند اندلاع الحرب، كما ظهرت نداءات تلقائية في الصحافة العربية، تناشد العرب الالتفاف حول بريطانيا العظمى، ووضع القضايا المحلية جانباً. ولذلك جرى شجب الأعمال الارهابية شجباً كاملاً»[12].

3ـ وكان الموقف الصهيوني مماثلاً للموقف العربي، عند اندلاع الحرب، ولكنه ما لبث أن تغيرّ، حين حاول الأسطول البريطاني منع الهجرة غير الشرعية، فأبلغ بن غوريون السلطات البريطانية بعدم استعداده لوقف الاحتجاج على الكتاب الأبيض. واتخذ قرار استئناف العمل المضاد للبريطانيين.

فإذا ما تساءلنا: لماذا انتكست ثورة 1936 ـ 1939. كان الجواب: إنها لم تنتكس بسبب القمع البريطاني فقط، ولأن الظروف الدولية، أغلقت حدود سورية ولبنان مع فلسطين،

12ـ سامي هداوي: الحصاد المر 1914ـ1978 ترجمه ترجمة يغمور، منشورات رابطة الجامعين في محافظة الخليل ص86.

مع بروز مخاطر الحرب العلامية الثانية، بل لأن القيادة الفلسطينية الرسمية ظلت قيادتها، رغم أنها لم تشعل الثورة، ولم توافق على خطها، ولا عملت على الإعداد لتطورها واستمرارها[13].

ونزيد على ذلك بأن الثورة ما كان ممكناً أن تستمر، وأن تحقق بعض أهدافها، بقيادة كتلك القيادة.

فلو حاولنا الآن، أن ندرس الواقع العربي الراهن، ودور القيادة الفلطسينية الآن، فما الذي نجده؟.

إننا سنجد الوضع متماثلاً، مع الوضع، سنة 1936 ـ 1939.

فعلى صعيد الأنظمة، إن الأنظمة العربية، وكما كانت، سنة 1936 ـ 1939، تتسم بسمتين:

الأولى: الارتباط بالسياسة الامبريالية عامة، والأمريكية خاصة، والخضوع لمخططاتها. وما جرى في العدوان على العراق، وما زال يجري أدلة أكثر من كافية. وتتبنى هذه الأنظمة، الآن، سياسة تصفية القضية الفلسطينية، باسم «الحل السياسي» و«الحل السلمي». وقد ذهبت إلى مدريد، في معظمها، على أساس المشروع الأميركي للتصفية.

الثانية: انتهاج سياسة قطرية، تعتبر القطر وطناً، ولذلك تسقط أي ارتباط قومي بقضية فلسطين، وتعمل للتخلص من شعار التحرير، لأنه يتطلب دور الشعب، ولأن سياسة التحرير، تثير الصراع مع العدو القومي، سواء كان الامبريالية عامة، والأميركية خاصة، أو الكيان الصهيوني.

13ـ ناجي علوش: المرجع السابق، ص203.

ولذلك، كانت السياسة العربية الرسمية، منذ 1948، سياسة الانهزام أمام العدو الصهيوني، والتكيف مع العدو الامبريالي والعمل على إجهاض أي عمل لتحرير فلسطين.

ومنذ 1948، والأنظمة تدعو لحل سياسي. وإذا كانت قد حدثت فترة من الاضطراب، بعد ثورة الثالث والعشرين من يوليو (تموز) 1952، فإن الأمور، عادت إلى نصابها، بعد 1970. وعاد الخط الرسمي خط الحل السياسي والسلمي، رغم بروز رفض القوى الرسمية المعارضة، ورغم انفجار بعض الأحداث، ورغم عدم قناعة الشعب بسياسة الثورة السلمية.

أما منذ قيام الانتفاضة، سنة 1987، فإن السياسة العربية الرسمية، كانت الأكثر ميلا نحو الارتباط بالامبريالية، والأكثر اتجاها، نحو تصفية القضية الفلسطينية.

وجاءت حرب الخليج لتضع حداً لكل الأوهام الرائجة، ولتجعل استسلام النظام العربي سياسة رسمية، لا شك فيها.

ولم تكن القيادة الفلسطينية الرسمية خارج هذا الاطار، إذ إنها انتهجت، منذ 1970 إن لم نقل قبل ذلك، منهجاً يحقق ما يلي:

أولاً: التماثل مع النهج العربي الرسمي. وكانت تحاول التماثل مع هذا النهج، من اليمين، عبر الأنظمة المعنية، وخاصة حكومة السادات، ومن اليسار، عبر الاتحاد السوفياتي.

ثانياً: تطويع الحركة الشعبية الفلسطينية، وإجراء تحويل في المؤسسات الفلسطينية، يسمح بذلك.

ومن هنا جرى التركيز على أحداث هذا التغيير في بنية

الفصائل والمنظمة، ومن ثم في برامجها. وانطلق ذلك اعتباراً، من النقاط العشر، حتى بيان الاستقلال.

وقد سبب هذا النهج ما يلي:

1ـ احتدام الصراعات الداخلية، وتكرار الاقتتال، وانتشار التشرذم.

2ـ زيادة الارتباط بالأنظمة التصفوية.

3ـ التحول من العمل العسكري أساساً، إلى العمل الدبلوماسي أساساً.

وحين انطلقت الانتفاضة، في 8/12/1987، انطلقت للأسباب عينها التي قادت إلى انفجار إضراب 1936 الكبير.

وكان من أبرز الأسباب اثنان:

الأول: تفاقهم الأخطار المحدقة بالشعب الفلسطيني، وبقضيته.

الثاني: عجز العمل الوطني الرسمي عن مواجهة الأخطار.

ولذلك، فقد جاءت انتفاضة 1987، مثل انتفاضة 1936 ـ 1939 عفوية، أي أنها عبرت عن انفجار شعبي، أكثر مما عبرت عن تخطيط قيادي، وبرنامج مدروس، وكفاية تنظيمية، وعبّرت عن انطلاقتها باللجان الشعبية، كما فعلت انتفاضة 1936 بإعلان اللجان القومية.

وفي الحالتين هجمت القيادة الرسمية على المولود الجديد، لتحيطه برعايتها، ولتفرض عليه هيمنتها، ولتطبعه بطابعها. ومن ثم لتخنقه بمشروعها الاستسلامي.

2ـ على الصعيد الشعبي: نهضت الحركة العربية الشعبية، مع بداية العشرينيات، وظلت كذلك، حتى منتصف الثلاثينيات. ولكن شقها المنظم، لم يفلح في أن يصبح شعبياً. ولذلك نهض

شـقـهـا الشـعـبي العـفـوي، فاندلعت الانتفاضات والثروات المسلحة (سورية 1918ـ1925، العراق 1919ـ1920، مصر 1919، فلسطين 1929ـ1936.المغرب 1927، ومع ذلك، فإن كل هذه الثورات قد هزمت، نتيجة عاملين.

أ ـ بطش القوة الاستعمارية المحتلة.

ب ـ عـجـز القـيـادات الواعية، عن أن تكون قيادة شعبية، وأن تنجح في جـعل برنامجها برنامج الشعب، وأن تنظم قوى الشعب، بما يجعله قادراً على الصمود، وكسب المعركة.

ولأن القـوى التـقليدية هي التي قادت، فإنها خلت الثورات محلية، حتى داخل القطر الواحد (سورية 1918 و1925) المغرب، 1927، ولم تستطع أن تعطي الثورات بعدها القومي.

وفي فلسطين لم يكن الوضع مختلفاً. فـقـد كـانت القيادة تقليـدية ككل القيادات العربية الرسمية والشعبية. وكانت هذه القيادة من شقين:

الأول: يمـثل كبار الملاك والبرجوازية التجارية، والوجاهات التـقليدية. وهو بحكم طبيعته، يفكر بحل سياسي، ضمن إطار التـفاهم مع حكومة الانتداب، وعلى أساس الاعتراف بالوجود الصهيوني في فلسطين، بما يكفل المصالح المشتركة.

الثـاني: يمـثل جماهير الشعب، وهو وطني، لا يرى مجالاً للتـفـاهم مع الاحـتـلال، ولا لتـقـاسم المصـالح مع الحـركة الصهيونية، ويرى ضرورة تطوير الحركة الشعبية للقيام بهذا الدور. ولكنه لا ينهض بأي دور قـيـادي فـعّال، ليـحل محل القيادة التقليدية.

ولذلك، فإن هذا الشق، كـان يتـذمـر، ويعـمل على تثـوير الشـعب، كما فـعل القـسـام. ولكنه، وفي الوقت عـينه، يبـقي

القيادة الرسمية قيادته، رغم كل نقد لها.

حدث هذا، منذ 1920، وبدا واضحاً، خلال أحداث 1935ـ1939. وهو يحدث اليوم، مع الانتفاضة.

إن اللجان القومية، التي انبثقت من انفجار الشارع، سنة 1936، قبلت قيادة القيادة الرسمية. وعندما قامت جماعات القسام، باستئناف عمليتها العسكرية، قبلت قيادة القيادة الرسمية، التي رفضت خط المقاومة المسلحة. ولم يكن غريباً، بعد ذلك، أن تقود القيادة الرسمية الثورة كلها على طريق التصفية.

وما يحدث اليوم، لا يختلف عما حدث أبداً. ومن ذلك:

1ـ أن اللجان الشعبية التي تكونت مع بدء الانتفاضة لم ترَ مانعاً، في أن تكون قيادة المنظمة قيادتها، ومن أن تسمح لهذه القيادة باصطناع قيادة داخلية، من أبناء العائلات، ودعاة الحل السياسي، لتكرس الخط الرسمي للمنظمة، والوجود الرسمي لها؛ وأن تجعل من برنامج المنظمة السياسي برنامجها، ومن وجود المنظمة التنظيمي إطارها؛ رغم كل ملاحظات الشعب على برنامج المنظمة وتركيبتها وقيادتها وسياساتها.

2ـ أن اللجان الشعبية، لم تعمل لتطوير بنيتها وقدراتها، بما يتجاوز انطلاقتها، فأصبحت أسيرة القرار السياسي لقيادة المنظمة..

فهل سيكون للانتفاضة مصير غير مصير ثورة 1936ـ1939.

لنعترف أن الانتفاضة أمام مأزق خطر ومعقد، وأننا جميعاً: المنتمون لمنظمة التحرير، والمعارضون لها، نواجه هذا

المأزق، لأنه مأزقنا أيضاً.

ويتلخص المأزق، في وجود العوامل الثلاثة التي أشرنا إليها: الدولي والصهيوني والعربي. كما يتخلص في مأزقها الذاتي ضمن إطار ذلك كله.

وحين، تحاصرنا عوامل، كالتي ذكرنا، يكون مطلوباً منا أن نعمل بالطريقة التي تخرجنا من المأزق. فهل تعمل الانتفاضة، في سبيل ذلك؟. وهل نعمل نحن جميعاً لاجتياز الممر الوعر؟

إن خروج الانتفاضة، من المأزق، كان يتطلب:

1ـ الخروج من دائرة الحلول الدولية، وبالتالي العربية الرسمية.

2ـ الخروج من دائرة سياسات القيادة الرسمية للمنظمة على مستويين:

الأول: سياسي، برفض سياسة اللهاث وراء الحل التسووي، أو حل «عدم الخروج من المولد بلا حمص».

والثاني: تنظيمي، بتطوير بنى فاعلة، غير بنية المنظمة الكسيحة المتحللة، وبتطوير أطر تنظيمية صالحة لقيادة الصراع.

وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

ولقد كان ما حدث، يسير بالاتجاه المعاكس، من الاستقلال إلى الارتباط، ومن طرح طموحات ثورة، إلى قبول برامج تسوية استسلامية مذلة.

وعليه فإن العامل الذاتي. داخل الساحة الفلسطينية، لم يكن قادراً على إنجاز هدف الخروج، لسببين مترابطين.

الأول: استئثار القيادة الرسمية، بكل ما هو معروف عنها، بالقيادة.

والثـاني: عـجز القوى المعارضة للقيادة، من داخل المنظمة، أو من خارجها عن القيام بهذه المهمة.

ويزيد الأمـر تعـقيداً أن الوضع العربي الرسمي، استسلم القـسم الأعظم منه، بلا شروط، للهـيمنة الأميركية، وللبرنامج الصـهـيوني. أما القسم الباقي، منه، فإنه في وضع الدفاع عن النفس، دون توفر شروط النجاح اللازمة.

ولا يقـدم الوضع العربي الشعبي الآن أية بدائل جاهزة أو مباشرة.

فـهل مـعنى ذلك أن نقـول لدعاة السلام الأميركي، سيروا على بركة داود وسليمان؟.

إننا، ونحن نرى كل هذه الظروف الصـعـبـة المعقدة، نرى أننا مـا زلنا أمـام خـيـار واحد، لا أمام خيارين. ولذلك فإننا نـقـول لـشـعـبنا العـربي، كله، وللفلسطينيين منه: إن طريق الانتفاضة هي طريق النصر. ولذلك يجب أن تصبح طريق كل العـرب. وهي طريق الحل الشـعـبي الثـوري التي تحتاج إلى طاقة كل الشعب، وإلى توحيد صفوفه، وبناء قواه القادرة على المواجـهـات، في كل الميـادين، من الديبلوماسية إلى كل أشكال العـمل السـيـاسي، ومن أعمال المقـاومـة الشعبية البدائية، إلى أرقى أشكال العمل العسكري.

وتبـدأ هذه المواجـهـة، من الالتزام التام بالدفاع عن الوطن كل الوطن، واحترام إرادة الشـعب ومصالحه، والاستعداد لكل أشكال التضحيات في سبيل ذلك.

وهذه المواجـهـة الشـعـبـيـة، لا بُدّ أن تأخذ بعين الاعتبار حقيقتين:

الأولى: أن عدونا الرئيس، هو الامبريالية الأميركية، خاصة،

والامبريالية عامة، وأن الكيان الصهيوني مجرد أداة من أدوات الامبريالية الأميركية. ولذلك، فإن علينا ألا نعتبر الكيان الصهيوني خصمًا والامبريالية الأميركية حكما، وأن نخوض معركة تحرير فلسطين.

الثانية: أن هذه المعركة عربية قومية، وأن خوضها على أساس خرائط سايكس بيكو، يقود إلى الهزائم، وإلى المزيد من الخضوع للهيمنة الامبريالية.

ثالثاً: أن التسلم لبرنامج الهيمنة الأميركي، ولسياسة العدوان الصهيونية، سيقود إلى تغلغل امبريالي ـ صهيوني سلمي، دون أية دفاعات، أو محاذير سياسية، وسيزيد هذا مخاطر الاستيلاء على الأرض والاقتصاد، والتغلغل السياسي والاقتصادي.

رابعاً: أن انتهاج هذا النهج يستخف بكل المبادىء الوطنية، وبكل المصالح الشعبية، وسيستثير أوسع مقاومة شعبية.

ولهذا كله، فإننا مع الخيار الشعبي، خيار الشعب في الدفاع عن أرضه ومصالحه، ومقاومة كل عدوان أجنبي. وهذا الخيار يخلق بدائله وحده، ولا ينتظرها من المستسلمين.

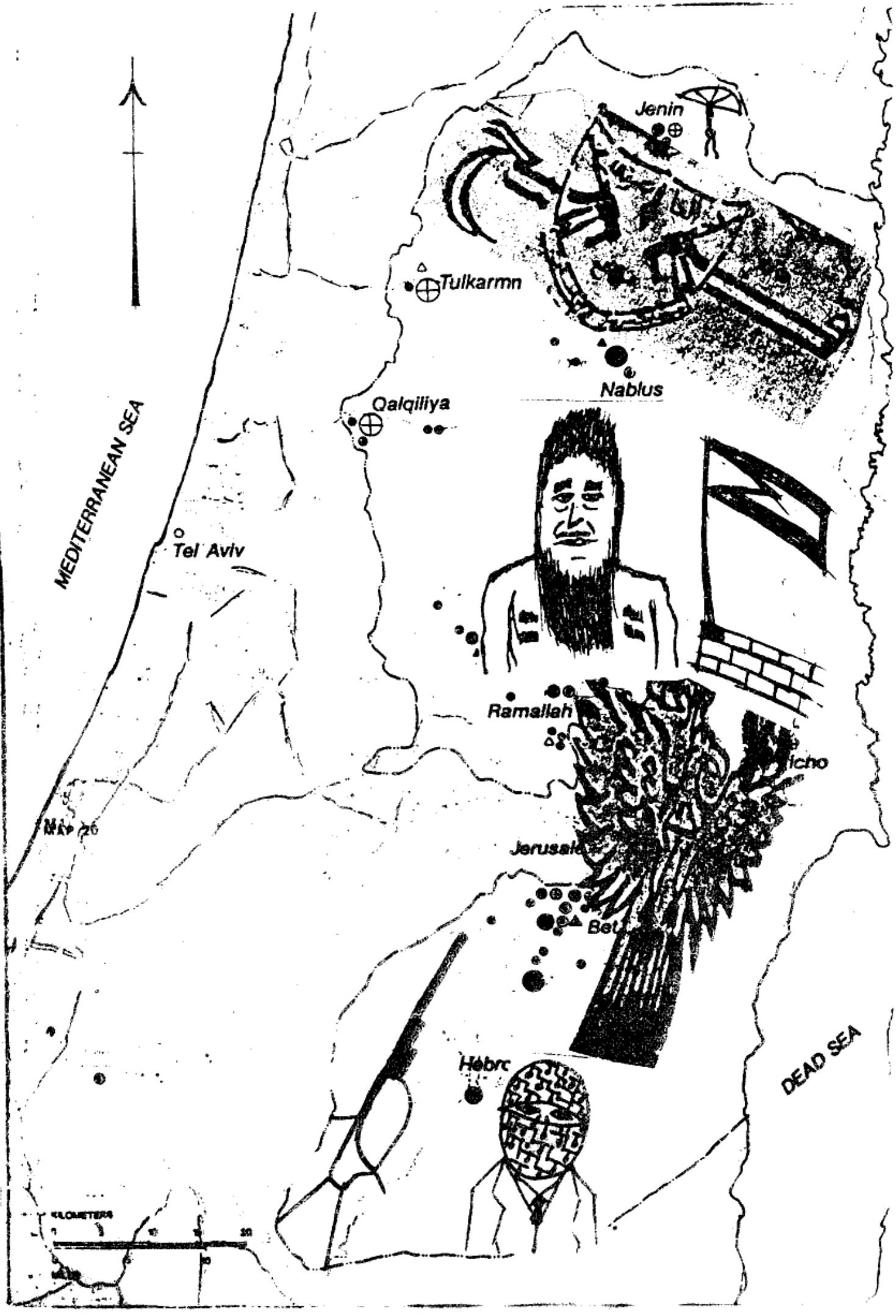
Jenin
Tulkarmn
Nablus
Qalqiliya
MEDITERRANEAN SEA
Tel Aviv
Ramallah
Hebrc
DEAD SEA